

## تفاهات سياسية تعيد رسم الخارطة السودانية بعد إحلال السلام

جملة من التساؤلات بشأن التقارب الحالي بين حزب الأمة والمؤتمر الشعبي الذي أسسه حسن الترابي وقاد انقلاب 1989.

وأكد الأمين العام للمؤتمر الشعبي، بشير آدم رحمة، في تصريحات صحافية، أن حزبه أجرى لقاء مع رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي) ناقش ضرورة توسيع الحاضنة السياسية للحكومة، بغرض الوصول إلى وفاق وطني بعد توقيع السلام.

وأشار المفكر السوداني، حيدر إبراهيم علي، إلى أن هذه التحركات تستهدف السيطرة على الكتلة الصلبة من الشعب في مناطق الهامش، والتي لم تنضم إلى الحركات المسلحة، خاصة في دارفور، بعد أن اعتمدت بشكل أكبر على السلاح من دون أن تولي اهتماماً بالتنظيم والسياسة، ومن فكوا ارتباطهم بحزب الأمة لم يعد لديهم حضور قوي في تلك المناطق، كما كان في السابق.

وشدد، في تصريح لـ "العرب" على وجود تغييرات كبيرة في شكل الخارطة الحزبية بعد أن أضحت الشباب غير المنظم ممثلاً في اللجان الشعبية هو المتصدر للمشهد الراهن.

أحمد جمال  
صحافي مصري



انخرطت الأحزاب السودانية المنضوية تحت قوى الحرية والتغيير في تدشين تفاهات ثنائية مع أطراف داخل التحالف وخارجه، بهدف مواكبة التطورات السياسية التي يفرزها التوقيع النهائي على اتفاق السلام، مطلع أكتوبر المقبل. تعمل قوى وأحزاب عدة على تقوية الكتل الرئيسية داخل قوى الحرية والتغيير لإعادة ترتيب أوراق التحالف من جديد بعد أن تصدعت الكثير من جدرانه، ولم يعد قادراً على القيام بأدواره كحاضنة سياسية للحكومة.

تسعى ما تسمى بـ "أحزاب الثورة" إلى تأمين نفسها من الهزات العنيفة التي تعرضت لها مؤخرا، وأفرزت وجود قوى شبابية غير منظمة استطاعت أن تسحب البساط منها، وظهر ذلك في مظاهرات 30 من يونيو الماضي، وكانت فيها الكلمة العليا للجان المقاومة الشعبية.

انتجت الاجتماعات التي عقدها مجموعة من الأحزاب مؤخرا تكتلا يقوده الحزب الشيوعي الذي وقّع إعلاناً سياسياً مع الحركة الشعبية - شمال بقيادة عبدالعزیز الحلو، وينضم إليه أيضاً تجمع المهنيين (السكرتارية الجديدة) الذي وقع بدوره إعلاناً مشابهاً مع حركة الحلو، إلى جانب الحزب الاقتصادي الديمقراطي بقيادة محمد عثمان المرغني، حيث أبدى بدوره ترحيباً بهذه التفاهات.

أما التيار الثاني، فيقوده حزب الأمة القومي، الذي أعلن تجسيد نشاطاته في هياكل قوى الحرية والتغيير قبل أن يكثف جهوده للتوافق مع قوى إسلامية، منها المؤتمر الشعبي، وبدا من الواضح أن حزب الأمة يضغط عن طريق الكتل المعارضة للحكومة لتقوية نفوذه، غير أن هذه التحركات أقدته كثيراً من رصيده لدى قوى الثورة التي ترفض وجود تيارات إسلامية.

وهناك تيار ثالث يتشكل في الألق بين أحزاب المؤتمر السوداني والبعث العربي والتجمع الاتحادي والجبهة الثورية بكافة فصائلها، بعد عودة تمثيلها داخل قوى الحرية والتغيير، ليتمكن من حصد مكاسب سياسية في مواجهة الأحزاب التقليدية.

وبرأي القيادي بقوى الحرية والتغيير، نورالدين صلاح الدين، أن التفاهات لا تنفصل عن التغييرات السياسية التي سوف تفرز توقيع اتفاق نهائي للسلام مطلع الشهر المقبل، لأن هناك مجلساً تشريعياً يجري تشكيله، وتعديات جوهرية سيتم إدخالها على شكل السلطة التنفيذية، ما يتطلب توافقاً بين الأحزاب.

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أن توالي الاجتماعات يبرهن على أن هناك محاولات جادة لترميم التحالف الحكومي، بغرض تقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة.

ومن المرجح أن يلي التفاهات الحالية بين الحزب الشيوعي وحركة الحلو أخرى مماثلة مع حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد نور، في إطار الصراع بين القوى المدنية المهيمنة على الحكومة وبين الكون العسكري الذي ينظر إلى الحركة السياسية بريبة وقلق.

وشكك المحلل السياسي

خالد الفكي، في تصريح لـ "العرب"، في استمرار التفاهات السياسية بين القوى المدنية والحركات المسلحة مستقبلاً، واصفها بإيها بـ "الهلوسة والتكتيكية"، وأن لديها هدفاً محدداً، وهو الضغط على السلطة الانتقالية لحصد مزيد من المكاسب مع إعادة توزيع تركة المناصب السياسية.

وتستهدف التكتلات الحالية سد الثغوب التي يمكن أن ينفذ من خلالها فلول النظام البائد الذين ينشطون على مستوى الشارع، ويستغلون حالة التملل من الأوضاع الاقتصادية، لكن تبقى هناك

## تعاون إقليمي لوقف التدخلات التركية في المنطقة العربية

لجنة عربية لفصح أنقرة تتخطى تكرار أخطاء التعامل مع طهران



تحركات عربية ضد العبث التركي في المنطقة

والإدانة، كلها عوامل لا تكفي للردع، ولا تحسم معركة سياسية أو عسكرية ضارية، وإذا كان الخيار الثاني مستبعداً لأسباب إقليمية ودولية متعددة، فمن الضروري أن ينطوي الخيار السياسي على جملة من المحددات.

الأول: القيام باستدارة سياسية تمنح عمل اللجنة العربية فرصة للقبض على زمام المبادرة، فمن الملاحظ أن الطريقة التي تواجه بها التدخلات التركية تنحصر في إضمار رد الفعل، وتقوم أنقرة بممارسات مختلفة ثم تتوالى الإدانة، وهي طريقة منحته بدا طولياً، حيث يحتاج للحاق بها وقتاً، يكون الواقع العملي أحدث تأثيراته المطلوبة.

ونظرة واحدة لما تقوم به في ليبيا تكفي، فمن دعم معنوي لحكومة الوفاق في طرابلس إلى مذكرات تفاهم، إلى توقيع اتفاقيات في مجالات متنوعة، وإرسال الكثير من المرتزقة والخبراء والمعدات العسكرية إلى آخر السلسلة التي جعلتها رقماً محورياً في المعادلة اللبية، وهو ما تحاول تكراره في دول أخرى وباشكال متباينة.

الثاني: الاستفادة من القوى المحلية الكثيرة الراضة لهذه التدخلات، وتمكينها من التصدي لها مباشرة، وهي الوسيلة التي لجأت إليها أنقرة من خلال تبني تيارات مختلفة أوجدت بينها مصالح جعلتهم وكلاء سهولاً لها عمليات الاختراق، ففي كل الدول التي وطأتها بأقدامها نسجت علاقات متينة مع قوى داخلية، مكنتها من تثبيت وضعها.

الثالث: الاستفادة من القوى الدولية الراضة لانتهاكات تركيا، مثل فرنسا واليونان وقبرص، لمحاصرتها دبلوماسياً، فدون أن تشعر أنقرة أن اللجنة العربية تستطيع تكبيدها خسائر حقيقية، سوف يظل دورها قاصراً، وربما يتحول إلى عبء، تستفيد منه الدول العربية المؤيدة لتدخلات تركيا، فالمرحلة المقبلة مرجح أن تشهد شداً كبيراً على هذا الورد، وما لم تمتلك اللجنة أدوات للتأثير سيتم وضعها في غرفة الانعاش.

في اعتقادي أن اللجنة تستطيع أن تتجنب الدخول في هذا المازق، إذا واصلت دورها بالقوى التي ظهرت عليها في اجتماعها الأول وتغري الأخطاء التي وقعت فيها لجان شكلت من قبل لمواجهة تدخلات إيران في المنطقة، فانقرة تسير على الدرب نفسه، مع خطورة زائدة، تكمن في قدرتها على ابتزاز قوى عربية متعددة.

عليها تبني سياسة تفسر المتطرفين المرتزقة، ونقلهم من مكان إلى آخر عبر الحدود كراس حرية لتنفيذ أجندتها. إذا لم تجسد هذه الممارسات موقفاً عربياً حاسماً سوف تتجاوز حدودها الراهنة، لأن التعويل على المجتمع الدولي وقوانينه وأعرافه وتقاليد لم تنبذ إيجابيته حالياً، حيث تنصرف أنقرة كأنها تحظى بمباركة قوى كبرى، وتمكنت من التسلل بسهولة إلى مناطق كثيرة، وتتمترس خلف سياسات تعارض تماماً مع ثوابت حسن الجوار.

تتصدر اللجنة العربية مواجهة تركيا في الشق الدبلوماسي، واستخدمت لهجة حادة في إدانتها، لكنها لم تظهر ملامح لتطويرها إلى الشق العسكري، مع أن معظم تدخلات أنقرة أخذت منحى القوة الباطشة، في سوريا والعراق وليبيا، وهو ما يقلل من الأهمية المادية للجنة ويجعلها أثيرة لحسابات سياسية تكبلها، وربما لا تتعدى إجراءاتها المقبلة نطاق الدور المعنوي بما يجعل تركيا تواصل رفض الانصياع لعدم التدخل.

تملك الدول الخمس التي تتكون منها اللجنة شبكة علاقات سياسية واقتصادية جيدة، وتمثل في مجملها اتجاهاً لما يوصف بالدول المعتدلة في المنطقة، وتنبئ خطاباً يحض على الأمن والاستقرار، في مواجهة خطاب تؤيده تركيا، يحرض على زيادة رغبة النزاعات والتوترات، كوسيلة توفّر لها بيئة مناسبة لتدخلاتها.

ثلاثة محددات رئيسية

يحد الإعلان عن الدور السياسي الذي سوف تقوم به اللجنة من التكهات التي ذهبت إلى إمكانية عودة الدفة لعلاقات تركيا مع بعض دولها، أو التوصل إلى تفاهات حول عدد من القضايا محل الخلاف، وتعدمت أنقرة توصيل رسائل بهذا المعنى إلى القاهرة مثلاً، غير أن تصرفاتها العملية ذهبت بعيداً عن ذلك.

كما أن مصر لم تتجاوب معها، وأوقفت الكلمة الحادة التي قالها وزير خارجيتها سامح شكري في الاجتماع الأول للجنة إشارات جس النبض التركية، وحضت سيناريوهات توقعت لقاء أنقرة والقاهرة على أرضية مشتركة في بعض المشكلات الإقليمية، فلا تزال تركيا تلقي بثقلها في ليبيا، ومستمرة في دعم الميليشيات هناك.

تحتاج اللجنة التي وصفت صراحة بأنها معنية بمتابعة التدخلات التركية، تطوير دورها، فالرصد والتوصيف

تركيًا باتت قاسماً مشتركاً لأغلب أزمات المنطقة، وهو ما يبرر الموقف العربي القوي الذي صدر منذ أيام ضد تحركات أنقرة التي تستكمل الأدوار التي لعبتها طهران. ومن شأن الإعلان عن لجنة وزارية عربية متخصصة بالملف التركي أن يحول التحرك العربي من دائرة التصريحات إلى دائرة الأفعال.

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري



الاحتفاظ بمسافة بعيدة عن إيران التي تهيمن على مفاصل القرار فيها، وتمهد لزيادة وتيرة التفاعل مع الأزمات الإقليمية، وقطع الطريق على محاولات استعمالها من قبل أنقرة، والحد من ممارسة ضغوط مكثفة عليها من أي جهة مضادة، فوجود أصوات عربية مؤيدة لبعثها يوفر لها قوة دفع جيدة لاستعادة دورها في الفضاء العربي.

خلافات وقواسم مشتركة

أفصحت دول المقاطعة العربية لقطر، مصر والسعودية والإمارات والبحرين، عن قلقها من الدعم المتواصل لارهابيين والمتطرفين في المنطقة، ولم تخف هواجسها من العلاقة الواضحة التي تربط هؤلاء بأنقرة، وجرى اتخاذ حزمة من التصورات لمواجهتها، غير أنها أخفقت في الحصول على مردود، ولم تتطور في خطوات محددة.

مع تدشين لجنة المتابعة يمكن أن يتم التحرك حثيثاً على أكثر من مستوى، فقد أصبحت تركيا قاسماً مشتركاً في غالبية الأزمات التي تنتشر في المنطقة، وخلافاتها تجاوزت ملفي سوريا والعراق، فما تقوم به في ليبيا يؤكد عزمها مد بصرها إلى دول عربية عبر الإمعان في زيادة مساحة الصراعات.

من الصعب الحكم على الدور الذي يمكن أن تقوم به اللجنة العربية حالياً، لكن الإعلان عنها في هذا التوقيت وعقد اجتماعها الأول والترتيب لعقد اجتماع ثان من العوامل التي تعزز الثقة في أهمية التحرك بصورة سريعة، وعدم الإرتهان لإرادة الجامعة العربية في ظل وجود دول لا تخجل من استدعاء التدخلات التركية بنفسها، وأخرى تآبى التوقيع على مراسم إدانتها.

تتصرف أنقرة وفقاً لمخطط مدروس من جانبها وأخرين لإضعاف الدول العربية، وتواصل المسيرة التي بدأتها إيران منذ حوالي أربعة عقود، في مجال استمالة عناصر محلية موالية لها، واختلاق أزمات جانبية وتغذيتها بكل الأدوات التي تقودها إلى رفع سقف السخونة السياسية والعسكرية، وزادت

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

أفقدت المخاوف العربية من التدخلات التركية في دول المنطقة إلى التعاون والتنسيق لمكافحتها، واقتصرت على الجهود الفردية لكل دولة، حسب درجة التهديدات التي تمثلها أنقرة، وبسبب وجود تباين في الرؤى لم تحظ عملية مواجهة بموقف جماعي صارم، فهناك دول عربية تتواطأ وتتقاعس وتنامر معها، الأمر الذي كشفه اجتماع وزراء الخارجية العرب رقم 154، الأرياء الماضي، حيث رفضت أربع دول إدانة التدخلات التركية في ثلاث دول عربية. كشف الاجتماع الأول للجنة الوزارية المعنية بمتابعة هذا الملف، والمشكلة من مصر والسعودية والإمارات والبحرين والعراق، والأمين العام للجامعة العربية، عن رغبة في إيجاد آلية ناجعة للتعامل مع أنقرة، وهي خطوة نوعية مهمة، تعبر عن ارتفاع مستوى التنسيق بين هذه الدول، لأن الفترة المقبلة قد تشهد تمارداً في مغامرات تركيا.

تتصرف أنقرة وفقاً

لمخطط مدروس من جانبها لإضعاف الدول العربية، وتواصل المسيرة التي بدأتها طهران منذ حوالي أربعة عقود

تشير مشاركة العراق في اللجنة إلى رغبة رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي بتصحيح أخطاء من سببقه، ومواجهة الممارسات التركية السافرة في أراضي بلاده، ضمن منظومة عربية لديها مجموعة من المشتركات السياسية بشأن دور أنقرة في المنطقة، الذي بات مزعجاً بعد تماديه في كل من سوريا والعراق وليبيا، وتطوير علاقاته مع قوى طائفية وحزبية مؤثرة، في لبنان واليمن والسودان والصومال وجيبوتي. تحمل مشاركة بغداد إشارة على انخراطها مجدداً في الصف العربي،

